



## أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، أملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء " ب "  
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية

إعداد

د. علي عبدالقادر علي

تحرير

د. رياض بن جليلي

مايو 2006

العدد رقم (19)

**ISBN: 99906 - 80 - 11 - 6**  
**Depository Number: 2006/00193**

## المحتويات

7	..... تقديم
9	..... أولاً : مقدمة
10	..... ثانياً : ملاحظات منهجية
10	..... 1.2. متطلبات مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع
13	..... 2.2. معامل جيني
15	..... 3.2. مؤشر أتكينسون
16	..... 4.2. مؤشر تايل
18	..... ثالثاً : تصنيف درجة عدم المساواة : مرجع دولي
20	..... رابعاً : حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية
24	..... خامساً : تطور عدم المساواة مع الزمن
28	..... سادساً : ملاحظات ختامية
29	..... ملخص المناقشات
32	..... المراجع



## تقديم

تتناول الورقة موضوعاً تمويلاً بالغ الأهمية ألا وهو موضوع قضايا المساواة في توزيع الدخل والثروة والإنفاق الاستهلاكي. وبعد فترة ليست قصيرة من التهميش عاد الاهتمام بقضايا التوزيع في إطار الاهتمام بقضايا الفقر والتنمية في الدول النامية وعلى مستوى العالم. وتتوج هذا الاهتمام في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000 والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن "الأهداف الإنمائية للألفية". هناك ثلاث ملاحظات أولية حول الورقة:

الملاحظة الأولى أنه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الهدف المحوري للتنمية هو الإقلال من الفقر وذلك على أساس تعريف عريض للتنمية بأنها تعني توسيع خيارات البشر: مادياً ومعرفياً وصحياً وسياسياً. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد عقدت قمة أخرى في سبتمبر عام 2005 بمناسبة مرور خمس سنوات على إعلان الألفية.

ويهمنا، دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن قياس انتشار الفقر في مختلف المجتمعات يعتمد بطريقة أساسية على درجة عدم المساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق. وعلى هذا الأساس اتفق المجتمع الدولي على اختيار نصيب أفقر خميس من السكان في إجمالي الإنفاق كأحد المؤشرات للحكم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أما الملاحظة الثانية فهي أن إعادة الاهتمام بقضايا المساواة في توزيع الدخل والإنفاق في إطار التنمية قد وجدت لها صدًى دولياً في إصدار البنك الدولي لتقريره عن التنمية في العالم لعام 2006 تحت عنوان "الإنصاف والتنمية". ولاحظ هذا التقرير أن الاتجاهات الزمنية توضح ازدياد عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي حتى بداية ثمانينات القرن العشرين.

والملاحظة الثالثة تتعلق بالمساواة في الدخل والإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية، ففي تقرير خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصدره البنك الدولي بمناسبة انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك وصندوق النقد الدولي بدبي، وجد أن الدول العربية قد نجحت منذ استقلالها في تحقيق انخفاض في درجة عدم المساواة في توزيع الدخل ومستويات الفقر. وقد عزى البنك هذا النجاح إلى "تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية" التي اتبعت في الدول العربية حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين.

وبعد، ماذا نعرف حالياً عن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي واتجاهاتها الزمنية في الدول العربية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تمثل أحد المجالات البحثية والتدريبية للمعهد والذي يقوم برصد ومتابعة وتحليل المعلومات التي تتوفر من مختلف المصادر المحلية والإقليمية والدولية. وتأتي الورقة لتعكس اهتمام المعهد في هذا المجال التنموي الهام.

**د. عيسى الغزالي**  
**مدير عام المعهد العربي للتخطيط**





## أولاً : مقدمة

منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي عاد الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية في الدول النامية. وتتوج هذا الاهتمام في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 والذي أصدر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وهو الإعلان الذي تضمن " الأهداف الإنمائية للألفية ". وكما هو معروف اشتملت الأهداف الإنمائية للألفية على ثمانية أهداف رئيسية، أو غايات رئيسية، وثمانية عشر هدفاً فرعياً<sup>(1)</sup>. ولكل هدف من الأهداف الفرعية اتفق المجتمع الدولي على عددٍ من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي. وبهنا، دون الدخول في تفاصيل فنية، ملاحظة أن الأهداف الرئيسية الستة الأولى قد تمحورت حول هدف الإقلال من الفقر في مدى زمني معين حيث تمت صياغة الهدف الرئيسي الأول في إطار المنهجية الكمية لقياس الفقر بينما تمت صياغة الأهداف الأخرى في إطار منهجية الاستطاعة لتحليل الفقر<sup>(2)</sup>.

كذلك يهمننا ملاحظة أنه في إطار الهدف الأول، والخاص بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، اتفق المجتمع الدولي على اختيار " نصيب أفقر خميس من السكان في إجمالي الإنفاق " كأحد المؤشرات التي تمكن من متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر. وكما هو معروف، وكما سيتضح لاحقاً، يندرج هذا المؤشر ضمن مؤشرات حالة توزيع الإنفاق في المجتمع مما يعني أن المجتمع الدولي قد أعاد الاهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار التنمية.

ولعل إعادة الاهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار هدف الإقلال من الفقر بوصفه الهدف المحوري للتنمية في الدول النامية ليس بمستغرب، إذ توضح الأدبيات المتخصصة أن معظم مؤشرات قياس الفقر المستخدمة يمكن التعبير عنها، من ناحية فنية، على أنها تعتمد على كلٍّ من متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد، وخط الفقر الحقيقي للفرد ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع<sup>(3)</sup>. وعليه فإن متابعة تحقيق هدف الإقلال من الفقر تتطلب معرفة الحالة الابتدائية لتوزيع الإنفاق وكيفية تطورها مع الزمن.

ويمكن في هذا الصدد ملاحظة أن إعادة الاهتمام بقضايا توزيع الإنفاق في إطار التنمية قد وجدت لها صدى دولي في إصدار البنك الدولي (2005) لتقريره عن التنمية في العالم لعام 2006 تحت عنوان " الإنصاف والتنمية ". هذا وقد عُرف الإنصاف بأن " تكون للأشخاص فرص متساوية في عيش الحياة التي يختارونها وفي النجاة من الحرمان الشديد ". ويلاحظ التقرير " أن الفروق الكبيرة جداً فيما بين البلدان في الدخل أو الاستهلاك تؤثر في فرص الحياة " وأن الاتجاهات الزمنية توضح ازدياد " عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي حتى بداية النمو الاقتصادي السريع في الصين

والهند في ثمانينات القرن العشرين". ويوضح البنك الدولي أن الرسالة الرئيسية لتقرير 2006 " هي أن الإنصاف يُتمم في بعض الجوانب الأساسية السعي لتحقيق الازدهار الطويل الأمد".

وفيما يتعلق بالمنطقة العربية كان البنك الدولي (2004-a) قد نوه إلى أن " العقود الاجتماعية" التي عرفتها المنطقة منذ استقلال دولها من الاستعمار قد تميزت بعددٍ من الملامح التنموية كان من أبرزها " تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية" و " تبني رؤية شمولية لدور الدولة في تحقيق الرفاه وتوفير الخدمات الاجتماعية". واعترف البنك الدولي، وإن كان على مضض، أن الفترة ما بين 1965 و 1995، التي أعقبت تأسيس هذه العقود الاجتماعية قد " شهدت معدلات متميزة وغير مسبوق في النمو الاقتصادي وبالتممية الاجتماعية... كما حققت تلك العقود الاجتماعية انخفاضاً في مستويات الفقر وعدم التساوي بتوزيع الدخل". وكما هو متوقع سارع البنك ليلاحظ أن العقد الاجتماعي الذي حقق هذه الإنجازات التنموية قد بدأ يعاني من الإجهاد خلال النصف الثاني من ثمانينات، وبداية تسعينات، القرن الماضي مما ترتب عليه " أزمات اقتصادية كبيرة" حدثت بمعظم حكومات المنطقة إلى تبني برامج للإصلاح الاقتصادي (4).

وبعد، يتضح من الملاحظات أعلاه حول إعادة الاهتمام بقضايا التوزيع في إطار التنمية أن هنالك حاجة للإمام بحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي كلما كان ذلك متاحاً، ومتابعة تطور هذه الحالة مع الزمن، وذلك باعتبار أن الإنفاق الاستهلاكي للفرد يعكس حالة الرفاه في الدول النامية (5). تهدف هذه الورقة لاستكشاف هذين البعدين، لقضايا التوزيع في إطار التنمية، للدول العربية التي تتوفر لها المعلومات. ولتحقيق هدف الورقة تشتمل بقيتها على خمسة أقسام حيث يقوم القسم الثاني باستعراض سريع وانتقائي لأهم مؤشرات قياس عدم العدالة (أو عدم المساواة) في توزيع الإنفاق الاستهلاكي (أو الدخل أو الثروة) ويهتم القسم الثالث بتأسيس إسناد أو مرجع دولي يُمكننا من الحكم على حالة التوزيع وذلك حسب توزيع دول العالم على قيم مؤشرات قياس عدم المساواة. في القسم الرابع تقدم الورقة النتائج التي توصلنا إليها حول حالة التوزيع في الدول العربية وفي القسم الخامس نستعرض النتائج حول تطور حالة عدم التوزيع مع الزمن ويختتم القسم السادس الورقة ببعض الملاحظات الختامية.

## ثانياً : ملاحظات منهجية

### 1.2. متطلبات مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع

في قياس عدم عدالة (أو عدم مساواة) توزيع الإنفاق (أو الدخل أو الثروة) عادةً ما ينصب الاهتمام على مقارنة حالتين أو أكثر حسب الفترات الزمنية أو الأقاليم داخل دولة أو الدول على مستوى

العالم. ولإجراء مثل هذه المقارنات عادةً ما يكون من الأيسر تطوير مؤشرات كل واحد منها يلخص حالة التوزيع في رقم واحد. فما هي المتطلبات أو الشروط التي ينبغي أن تتوفر في مثل هذه المؤشرات لتكون مقبولة لدى الجميع؟

توصلت الأدبيات المتخصصة في قياس عدم المساواة في التوزيع، استناداً على عدد من الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية، إلى عدد من الشروط (أو المعايير أو المبادئ) التي ينبغي أن تتوفر في هذه المؤشرات. ويلاحظ في هذه الشروط أنه قد تمت صياغتها بحيث تجد قبولاً واسعاً بين الناس بمختلف اتجاهاتهم ومن ثم فإنه عادةً ما يطلق عليها صفة " البديهيات " بمعنى أنها تكون مقبولةً للجميع بدهاءةً أو بالفطرة السليمة. تشمل الشروط التي تم التوصل إليها على: البناء للمجهول؛ وحجم السكان؛ والدخل النسبي؛ والتحويلات (أو ما يعرف بشرط أو معيار دالتون).

فيما يتعلق بمعيار البناء للمجهول يلاحظ أنه من الناحية الأخلاقية، ليس مهماً التعرف على من يحصل على الدخل تحت الدراسة . فعلى سبيل المثال ، إذا كان زيد يحصل على  $y_1$  بينما يحصل عبيد على دخل  $y_2$  فإن توزيع الدخل هذا سوف يكون متطابقاً مع الحالة التي يحصل فيها زيد على دخل  $y_2$  وعبيد على دخل  $y_1$  ، وذلك فيما يتعلق بالحكم على عدم عدالة التوزيع . ويعني هذا المعيار أنه يمكننا على الدوام ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر إلى الأغنى على النحو التالي:

$$(I) \quad y_1 \leq y_2 \leq y_3 \dots \leq y_r$$

يتطلب معيار السكان أنه عندما نقارن توزيعاً للدخل حيث عدد السكان  $n$  مع توزيع آخر للدخل حيث عدد السكان  $2n$  مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائداً في  $n$  ، فإنه سوف لن يكون هنالك اختلاف في درجة عدم عدالة التوزيع في الحالتين . ويعني هذا المعيار أن حجم السكان ليس له تأثير : كلما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين للدخل.

تحت معيار الدخل النسبي، كما هو الحال بالنسبة لمعيار حجم السكان، يمكن القول بأن ما يهم في قياس درجة عدم عدالة التوزيع هو الدخل النسبي وليس حجم الدخل. ويعني هذا المعيار أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك بزيادة (أو إنقاص) دخل كل فرد بنفس المعدل ، فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين.

ولصياغة معيار التحويلات (أو معيار دالتون) تمعن التوزيع التالي :  $(y_1 \dots y_n)$  ؛ وتمعن مستويين للدخل  $y_i$  و  $y_j$  بحيث  $i$  هو الفرد الأقل دخلاً على النحو التالي  $y_i \leq y_j$  . يعرف التحويل

التنازلي (بمعنى عكس التصاعدي) بأنه تحويل للدخل من الفرد غير الغني للفرد غير الفقير (من  $i$  إلى  $j$ ). يقول معيار دالتون أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات التنازلية، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر عدم عدالة من التوزيع القائم.

على أساس هذه المعايير يمكن تعريف مؤشر لعدم عدالة التوزيع على أنه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما كان يعني ذلك ارتفاع عدم عدالة التوزيع. وعليه يمكن صياغة مؤشر لعدم عدالة التوزيع،  $I$ ، بطريقة عامة على أنه دالة في كل أنواع التوزيع:

$$(2) \quad I = I(y_1, \dots, y_n)$$

ويمكن على أساس هذا التعريف العام لمؤشر قياس عدم عدالة التوزيع تمعن مضامين استيفاء الشروط الأربعة التي تمت صياغتها، حيث يعني معيار البناء للمجهول أن المؤشر  $I$  يتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخل فيما بين الأفراد؛ ويعني معيار حجم السكان أن مؤشر  $I$  يظل كما هو إذا تضاعف عدد السكان؛ ويعني معيار الدخل النسبي أن قيمة المؤشر  $I$  تظل كما هي إذا ارتفعت كل الدخل بنفس النسبة؛ ويعني معيار دالتون أن قيمة المؤشر  $I$  ستكون أقل من قيمته بعد تنفيذ تحويلات من الأفقر إلى الأغنى.

وبعد، وباستخدام هذه المعايير يمكننا لأغراض التحليل كتابة توزيع الدخل في مجتمع به  $n$  من الأفراد في شكل متجه مرتب الدخل على النحو التالي:

$$(3) \quad y = (y_1, \dots, y_n) \quad ; \quad y_1 \leq y_2 \leq y_3 \leq \dots \leq y_n$$

على أساس هذا الفهم يمكن تعريف متوسط الدخل،  $\mu$ ، ونصيب الفرد من إجمالي الإنفاق،  $x_i$ ، على النحو التالي:

$$(4) \quad \mu = \frac{\sum_{i=1}^n y_i}{n} \quad ; \quad x_i = \frac{y_i}{n\mu} \quad ; \quad i = 1 \dots n$$

كما يمكن تعريف النصيب التراكمي للسكان،  $p_i$ ، والنصيب التراكمي للدخل،  $L_i$ ، على النحو

التالي :

$$(5) \quad p_i = \frac{y_i}{n} \quad ; \quad L_i = \frac{1}{n\mu} \sum_{k=1}^i y_k \quad ; \quad i = 1, \dots, n$$

وبعد، على أساس هذه الملاحظات الأولية حول الشروط الواجب توفرها في مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع تتناول الأقسام الفرعية التالية استعراض أهم المؤشرات المتوفرة في الأدبيات حيث سيتم التركيز على المؤشرات التي تستوفي معظم الشروط التي سبق استعراضها. وبهنا في هذا الصدد ملاحظة أن هنالك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى، ومتوسط الانحراف النسبي، والتباين، ومعامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق<sup>(6)</sup>.

## 2.2. معامل جيني

يعتبر معامل جيني، الذي يعتمد على منحنى لورنز، أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع استخداماً. ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

ويلاحظ في هذا الصدد أن منحنى لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكان (مرتبين حسب مستويات إنفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الأفقر للأغنى) والنسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان. من الناحية الفنية يمكن كتابة هذه العلاقة على النحو التالي حيث  $L$  تمثل التوزيع التراكمي للدخل و  $p$  تمثل التوزيع التراكمي للسكان (مرتبين من الأفقر للأغنى) بحيث تمثل  $L(p)$  النصيب النسبي من الدخل الذي يتحصل عليه أفقر  $p\%$  من السكان وحيث تستوفي العلاقة الشروط التالية  $L(0) = 0$  بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل؛  $L(1) = 1$ ، بمعنى أن كل السكان يحصلون على إجمالي الدخل؛ ولكل  $p$  بين صفر وواحد  $L'(0) > 0$  و  $L'(p) \geq 0$  بمعنى أن المنحنى يتزايد باستمرار ومقعر (أنظر المعادلة رقم (5)).

وعلى هذا الأساس عادةً ما يتم رسم منحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره

الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية.

تتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة، أي عندما ينطبق منحني لورنز مع وتر المثلث) وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة.

وللمعلومات المجمعمة يمكن حساب معامل جيني،  $G$ ، على النحو التالي :

$$(6) \quad G = 1 - \sum_{i=0}^{i-1} (p_{i+1} - p_i) (L_{i+1} + L_i)$$

يُعرف القانون في المعادلة (6) بالتعريف الهندسي ويلاحظ تحته أن  $p_0 = L_0 = 0$  وأن  $p_1 = 1$ .

$$L_1 = 1$$

وعلى الرغم من وجود عدة طرق لتعريف معامل جيني إلا أنه يساوي نصف متوسط الفروقات النسبية حيث يعرف متوسط الفروقات النسبية على أنها متوسط الفروقات المطلقة بين كل جوز من مستويات الإنفاق. يعني هذا التعريف أنه يمكن كتابة معامل جيني على النحو التالي :

$$(7) \quad G = \frac{1}{2\mu n} \sum_i \sum_j |y_i - y_j|$$

هذا وعلى الرغم من أن معامل جيني يفتر لخاصية التفكيك التجميحي إلا أن ميلانوفيك

(2000) قد استخدم بنجاح القانون التالي لتحليل توزيع الإنفاق على مستوى العالم :

$$(8) \quad G = \sum_i G_i \beta_i \pi_i + \frac{1}{\mu} \sum_i \sum_{j \neq i} (\mu_j - \mu_i) \beta_i \beta_j + O$$

حيث  $\mu$  هي متوسط الإنفاق (في الدول  $i$  أو على مستوى المجموعة)، و  $\beta$  هي نصيب

البلد من إجمالي السكان؛ و  $\pi$  نصيب الدولة من إجمالي الإنفاق، وحيث رتبت الدول حسب متوسط إنفاقها بحيث  $\mu_j$  تكون أكبر من  $\mu_i$ .

يوضح الجزء الأول من المعادلة (8) عدم العدالة (عدم المساواة) المتأتي من اختلافات

الإنفاق بين الأفراد داخل كل دولة بينما يوضح الجزء الثاني عدم المساواة المتأتي من الاختلافات بين

الدول كما تعكسها اختلافات متوسط الإنفاق للفرد. ويسمى المتبقي بالجزء المتطابق، وقد نتج هذا

الجزء نسبة لعدم قابلية معامل جيني للتفكيك التجميعي. ويفضي الجزء المتبقي حالة الأفراد الذين يعيشون في دول غنية إلا أن متوسط إنفاقهم يقل عن إنفاق شخص ما في دولة فقيرة.

بالإضافة إلى معامل جيني درجت الأدبيات على استخدام نسبة نصيب أغنى عُشير إلى نصيب أفقر عُشير من السكان كمؤشر توصيفي لحالة التفاوت في التوزيع.

### 3.2. مؤشر أتكسون

في مساهمة رائدة وضع أتكسون (1970) أنه يمكن إسناد قياس عدم عدالة التوزيع إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، واقترح ما أصبح يُعرف بمؤشر أتكسون لقياس عدم عدالة التوزيع. يعتمد مؤشر أتكسون على مفهوم "الدخل المكافئ للتوزيع العادل"،  $y_e$ ، والذي يعرف على أنه مستوى الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساوياً لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد.

وإذا رمزنا لمستوى الرفاه للفرد الواحد بالحرف  $U$  وكان كل الأفراد متشابهين فإن مستوى الرفاه الذي ينتج عن التوزيع المشاهد هو مجموع رفاة الأفراد ومن ثم يعرف "الدخل المكافئ للتوزيع العادل" على النحو التالي:

$$(9) \quad nU(y_e) = \sum_{i=1}^n U(y_i)$$

وعلى أساس هذا التعريف تم صياغة مؤشر لعدم عدالة التوزيع على النحو التالي:

$$(10) \quad A = |1 - y_e / \mu|$$

حيث  $\mu$  هي متوسط الدخل. لاحظ أنه إذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساوياً لمتوسط الدخل فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستساوي صفر. ولأغراض التطبيق عادةً ما تأخذ دالة رفاة الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي:

$$(11) \quad U(y) = \frac{1}{1-\epsilon} y^{1-\epsilon} \quad : \text{ (أ) إذا كانت } \epsilon \text{ مختلفة عن واحد}$$

$$(12) \quad U(y) = \log y \quad : \text{ (ب) إذا كانت } \epsilon \text{ تساوي واحد}$$

وتعرف  $\epsilon$  بأنها "معامل تجنب عدم المساواة" بحيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفاً عن حالات عدم المساواة ومفضلاً لحالات المساواة.

وعلى أساس هذا الشكل لدالة الرفاهية يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي :

$$(13) \quad n \left[ \frac{y_c^{1-\epsilon}}{1-\epsilon} \right] = \frac{1}{1-\epsilon} \sum_{i=1}^n y_i^{1-\epsilon}$$

$$(14) \quad \therefore y_c = \left[ \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n y_i^{1-\epsilon} \right]^{\frac{1}{1-\epsilon}}$$

## 4.2. مؤشر تايل

يعتبر مؤشر تايل من أكثر مؤشرات قياس عدم المساواة في التوزيع تشويقاً إذ أنه يعتمد على فكرة محتوى المعلومات المتوقعة في الأنظمة. فعلى سبيل المثال إذا كانت  $X$  هي احتمال أن حدث معين سيقع فإن محتوى المعلومات من ملاحظة أن الحدث قد وقع لابد أن يكون دالة متناقصة لاحتمال  $X$  بمعنى أنه كلما كان احتمال الحدوث ضعيفاً كلما كان من المهم معرفة أن الحدث قد وقع فعلاً. وأحد القوانين التي تستوفي هذه المتطلبات أن تأخذ دالة محتوى المعلومات الشكل التالي :

$$(15) \quad h(x) = \log \frac{1}{x}$$

إذا كان عدد الأحداث التي يمكن أن تقع  $n$  يمكن الرمز لاحتمال وقوع كل منها بالحرف  $x_i$  بحيث تكون قيمة كل منها غير سالبة وبحيث يكون مجموع الاحتمالات من 1 إلى  $n$  مساوياً لواحد. وعلى هذا الأساس يمكن تعريف محتوى المعلومات المتوقع على أنه محتوى معلومات كل حدث مثقلاً باحتمال حدوثه على النحو التالي :

$$(16) \quad H(x) = \sum_i x_i h(x_i) = \sum_i x_i \log \left( \frac{1}{x_i} \right)$$

وكما هو واضح كلما اقتربت قيمة كل من الاحتمالات للقيمة  $\frac{1}{n}$  كلما ازداد محتوى المعلومات. وبتفسير  $x_i$  على أنه نصيب الفرد من إجمالي الدخل فإنه يمكن تفسير  $H(x)$  على أنها مؤشر لقياس



العدالة في التوزيع، وعندما تكون  $x_i = \frac{1}{n}$  تبلغ  $H(x)$  أعلى قيمة لها تساوي  $\log n$ . وبطرح  $H(x)$  لأي توزيع للدخل من القيمة القصوى يمكن الحصول على مؤشر لعدم عدالة التوزيع وهو المؤشر المعروف بمؤشر تايل والذي يأخذ الشكل التالي :

$$(17) T = \text{LOG } N - H(X)$$

لاحظ أن  $x_i$  هي نصيب الفرد من إجمالي الدخل والتي يمكن التعبير عنها بنسبة دخل الفرد لإجمالي الدخل  $\left(\frac{y_i}{n\mu}\right)$  كما سبقت الإشارة في المعادلة التعريفية رقم (4).

لأغراض التطبيق وبعد تفسير  $x_i$  على النحو السابق أورد تقرير البنك الدولي (2005) صياغة معممة لمؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع التي تستند على فكرة محتوى المعلومات في الأنظمة وعرف مؤشرين من مؤشرات تايل على النحو التالي :

$$(18) T_1 = \frac{1}{n} \sum \log \frac{\mu}{y_i} \quad \text{مؤشر تايل - 1}$$

$$(19) T_2 = \frac{1}{n} \sum \frac{y_i}{\mu} \log \frac{y_i}{\mu} \quad \text{مؤشر تايل - 2}$$

لاحظ أن مؤشر تايل - 1 هو عبارة عن متوسط فروقات اللوغاريتمات. هذا وقد استخدمت هذه المؤشرات لتبيان إمكانية تحليل مؤشر عدم عدالة التوزيع على أنه يحتوي على مكونين: مكون عدم عدالة التوزيع المتأتي من عدم العدالة بين المجموعات (بمعنى قياس عدم عدالة التوزيع في المجتمع إذا حصل كل شخص داخل المجموعة على متوسط دخل المجموعة  $\mu_j$ )؛ ومكون عدم العدالة داخل المجموعة.

ولتوضيح هذه الخاصية هب أن هنالك مجموعات من السكان يرمز لكل منها بالحرف  $j$  وكان وزن كل مجموعة في إجمالي السكان  $\beta_j$ . على هذا الأساس يمكن إعادة كتابة مؤشرات تايل لعدم عدالة التوزيع على النحو التالي :

$$(20) T_1 = \left[ \sum_j \beta_j \log \left( \frac{\mu}{\mu_j} \right) \right] - \sum_j T_{1j} \beta_j \quad \text{مؤشر تايل - 1}$$

$$(21) T_2 = \left[ \sum_j \beta_j \left( \frac{\mu_j}{\mu} \right) \log \left( \frac{\mu_j}{\mu} \right) \right] - \sum_j T_{2j} \beta_j \left( \frac{\mu_j}{\mu} \right) \quad \text{مؤشر تايل - 2}$$

حيث التعبير بين القوسين المربعين يعكس عدم عدالة التوزيع بين المجموعات بينما يعكس التعبير الثاني عدم عدالة التوزيع داخل كل مجموعة وحيث  $\beta$  هي متوسط الإنفاق للمجموعة  $j$  من السكان.

### ثالثاً : تصنيف درجة عدم المساواة : مرجع دولي

للحكم على حالة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول المختلفة يمكن استخدام المعلومات المتوفرة حول مؤشرات قياس عدم العدالة في التوزيع على مستوى دول العالم وتوزيع هذه الدول حسب قيم هذه المؤشرات.

هذا ويوفر البنك الدولي (2005، جدول A2 ص 281-280) معلومات حول معامل جيني لعينة من 126 دولة من دول العالم، حيث تراوحت تواريخ مسوحات الدخل والإنفاق المرصودة بين عامي 1993 و 2003. وعلى أساس أن معاملات جيني لا تتغير بصورة ملحوظة مع الزمن يمكن اعتبار أن المعلومات المتوفرة تعبر عن حالة التوزيع للتسعينات. ولأغراض الحصول على مؤشرات جيني لتوزيع الإنفاق قابلة للمقارنة قمنا بتعديل معاملات جيني المرصودة في تقرير البنك الدولي على أساس الدخل بطرح 6.6 نقطة مئوية للحصول على معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي<sup>(8)</sup>.

فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق الاستهلاكي يلاحظ أن تقرير البنك الدولي قد رصد معاملات جيني لحالة 83 دولة مما يعني أنه قد تم تعديل معاملات جيني لحالة 43 دولة رصدت لها المعلومات على أساس الدخل. وبعد التعديل تراوحت قيمة معامل جيني لتوزيع الإنفاق بين أدنى درجة لعدم المساواة بلغت 0.19 (بمعنى 19%) وسُجلت لكل من جمهورية الشيك لعام 1996، واليابان لعام 1993، والسويد لعام 2000) وأعلى درجة لعدم المساواة بلغت 0.71 سُجلت لناميبيا لعام 1993. هذا وقد بلغ متوسط معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي 0.3684 وبلغ الانحراف المعياري 0.1049. ويُخصّص الجدول رقم (1) توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي<sup>(9)</sup>.

جدول رقم (1) : توزيع دول العالم حسب معاملات جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

متوسط معامل جيني	نسبة السكان (%)	نسبة الدول (%)	عدد الدول	معامل جيني
0.222	7.0	14.3	17	أقل من 0.26
0.314	48.7	37.3	47	0.26 – 0.37
0.411	37.0	33.3	42	0.37 – 0.48
0.514	7.7	11.1	14	0.48 – 0.59
0.639	0.3	4.0	5	وأكثر 0.59
0.37	100.0	100.0	125	إجمالي / متوسط

ولعله من الواضح أن توزيع الدول حسب معامل جيني لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي يتبع التوزيع الطبيعي. وتؤكد هذه الملاحظة عند حساب وسيط معامل جيني والذي تبلغ قيمته حوالي 0.37 مساوياً لمتوسط معامل جيني. على هذا الأساس يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة). كذلك يمكن اعتبار أن الدول التي يبلغ فيها معامل جيني 0.37 ويقل عن 0.48 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة بينما تتسم الدول التي يفوق فيها معامل جيني 0.48 بدرجة مرتفعة من عدم المساواة.

ويوضح الجدول أن حوالي 7% من سكان العالم يعيشون تحت حالة تتصف بانخفاض درجة عدم المساواة من توزيع الإنفاق الاستهلاكي بينما يعيش 7% من سكان العالم تحت حالة ارتفاع درجة عدم المساواة.

من جانب آخر يلاحظ أن تقرير البنك الدولي (2005) قد رصد معامل تايل لعينة من 109 دولة من مجموع الدول التي رصد لها معامل جيني. هذا وقد تراوحت قيمة معامل تايل بين أدنى قيمة بلغت 0.09 وسُجلت لكل من المجر (عام 2002) وتايوان (عام 2000)، وأعلى قيمة بلغت 0.98 سُجلت لهاييتي (عام 2001). هذا وقد رصدت معاملات تايل على أساس توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعينة من 67 دولة بينما رصدت لتوزيع الدخل لعينة من 42 دولة. وبسبب من عدم وجود طريقة لتعديل معاملات تايل فقد قمنا باستكشاف توزيع دول العالم على معامل تايل لتوزيع الإنفاق لتحديد المرجع الدولي لتفشي عدم المساواة على أساس هذا المقياس. ويلاحظ في هذا الصدد أن أدنى قيمة للمؤشر بلغت 0.09 وسُجلت للمجر (عام 2002) وتايوان (عام 2000) وأن أعلى قيمة للمؤشر بلغت 0.61 وسُجلت لجمهورية جنوب أفريقيا (عام 2000). هذا وقد بلغ متوسط مؤشر تايل - 1 (0.24) وبلغ

انحرافه المعياري (0.11). ويُلخص الجدول رقم (2) توزيع دول العالم حسب معامل تايل لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي<sup>(10)</sup>.

### جدول رقم (2) : توزيع دول العالم حسب معامل تايل لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي

متوسط معامل تايل	نسبة السكان (%)	نسبة الدول (%)	عدد الدول	مؤشر تايل - 1
0.11	17.7	12.3	9	أقل من 0.13
0.18	47.7	46.2	30	0.13 – 0.24
0.28	28.0	30.8	20	0.24 – 0.35
0.49	7.4	10.7	7	أكثر 0.35
0.24	100.0	100.0	66	إجمالي / متوسط

وكما كان الحال بالنسبة لتوزيع معامل جيني، وعلى الرغم من صغر حجم العينة، فإن توزيع الدول حسب مؤشر تايل - 1 يكاد يتبع التوزيع الطبيعي وذلك بدلالة أن وسيط المؤشر يبلغ حوالي 0.22 مما يعني أنه يكاد يتطابق مع متوسط المؤشر. على أساس هذه الملاحظة يمكن اعتبار كل الدول التي يقل فيها مؤشر تايل عن المتوسط على مستوى العالم على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم المساواة). كذلك يمكن اعتبار أن الدول التي يبلغ فيها مؤشر تايل 0.24 ويقل عن 0.35 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة بينما تتسم الدول التي يبلغ فيها المؤشر 0.35 وأكثر بدرجة مرتفعة من عدم المساواة.

### رابعاً : حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية

تستند النتائج المقررة في هذا القسم على المعلومات المتوفرة حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عددٍ من المصادر الدولية وخصوصاً تلك التي يرصدها البنك الدولي في تقاريره حول حالة الفقر. هذا وقد أدرجت معظم هذه المعلومات في قاعدة المعلومات ذات النوعية الراقية<sup>(11)</sup>.

عُرفت المعلومات ذات النوعية الراقية بأنها تلك المعلومات التي تستوفي الشروط التالية :

- أن تكون المعلومات حول توزيع الإنفاق مُستندةً إلى مشاهدات واقعية حول الأفراد من واقع مسوحات ميزانية الأسر.
- أن تكون المعلومات حول التوزيع شاملةً في تغطيتها لجميع السكان وممثلة لهم.
- أن يكون الدخل شاملاً لاستهلاك ما تنتجه وتستهلكه الأسر.

وبعد، في تقرير النتائج سيتم النظر إلى نقطتين زمنيّتين هما 1990 و 2000، حيث قمنا باستخدام افتراض عدم تغير حالة التوزيع بطريقة ملحوظة خلال فترات زمنية قصيرة مما يُمكننا من اعتبار المعلومات المتوفرة لنهاية ثمانينات، وبداية تسعينات، القرن الماضي على أنها ممثلةً لحالة التوزيع في عام 1990. وكذلك الحال بالنسبة للمعلومات المتوفرة لنهاية تسعينات القرن الماضي، وبداية الألفية الثالثة، على أنها ممثلةً لحالة التوزيع في عام 2000. ويُمكننا مثل هذا الافتراض من إعادة حساب حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الدول العربية كمجموعة وذلك باستخدام متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد على أساس المكافئ الشرائي للدولار بأسعار 1995، لكل من النقطتين الزمنيّتين.

يلخص الجدول رقم (3) حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي لعام 1990 لعينة من الدول العربية توفرت لها معلومات ذات نوعية راقية في المصادر الدولية هي الأردن (1992)، وتونس (1990)، والجزائر (1988)، ومصر (1991)، والمغرب (1990)، وموريتانيا (1988). هذا وقد أضفنا الكويت (1987) للعينة وذلك لاستيفاء معلوماتها لشروط النوعية الراقية للمعلومات. هذا وقد مثلت هذه العينة 53% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 1990. ويلاحظ أننا رصدنا معلومات الجدول على أساس قراءة منحني لورنز بالعُشيرات السكانية وأنصبتها من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي<sup>(12)</sup>.

### جدول رقم (3) : حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 1990

(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
الأفقر	2.5	2.3	2.8	2.9	3.8	2.8	0.4
الثاني	3.5	3.6	4.1	4.0	4.9	3.8	3.1
الثالث	4.4	4.7	5.0	5.0	5.8	4.7	4.7
الرابع	5.3	5.8	5.9	6.0	6.7	5.8	6.0
الخامس	6.4	7.0	6.9	7.1	7.6	6.9	7.4
السادس	7.6	8.3	8.0	8.4	8.7	8.1	8.8
السابع	9.1	10.0	9.4	9.9	9.9	9.7	10.5
الثامن	11.3	12.2	11.3	12.1	11.5	12.0	12.7
التاسع	15.0	15.6	14.4	15.7	14.3	15.8	16.1
الأغني	35.0	30.5	32.1	29.0	26.8	30.4	30.2
معامل جيني (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
مؤشر تايل - 1 (%)	29.34	25.97	23.71	21.96	15.65	24.05	42.97
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3506	3181	3525	9477	2180	2491	1284
الوزن السكاني (%)	3.0	6.9	21.4	1.8	44.4	20.7	1.7

يوضح الجدول أن هنالك اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة، كما يعكسها متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد، فيما بين الدول العربية وفيما بين الأفراد داخل كل دولة. فعلى سبيل المثال، يتمتع الفرد في العُشير الأفقر في الكويت بمتوسط للإنفاق الاستهلاكي (يبلغ 2748 دولار) يفوق متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد في كل من مصر والمغرب وموريتانيا، كما يتمتع الفرد في العُشير الأفقر الثاني في الكويت بمتوسط للإنفاق (يبلغ 3791 دولار) يفوق متوسط الإنفاق في كل من الأردن وتونس والجزائر.

وفي داخل الكويت، والتي تتمتع بدرجة معتدلة من عدم المساواة في توزيع الإنفاق تفوق قليلاً المتوسط على مستوى العالم حسب معامل جيني، بلغ متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى حوالي 27483 دولار مقارنةً بمتوسط إنفاق للعُشير الأفقر من السكان بلغ حوالي 2748 دولار، بمعنى أن متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى يبلغ عشرة أضعاف متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر.

وعلى الطرف النقيض في موريتانيا، والتي سجلت درجة من عدم المساواة مرتفعة نسبياً مقارنةً بدول العينة، بلغ متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى حوالي 106 ضعف متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر.

استناداً على التصنيف الوارد في القسم السابق من هذه الورقة يوضح الجدول أن مصر قد تمتعت بدرجة متدنية لعدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بمعنى ارتفاع درجة المساواة في التوزيع، وذلك بدلالة معامل جيني يقل عن 0.37. كذلك يتضح من الجدول أن بقية دول العينة قد تمتعت بدرجة متوسطة لعدم عدالة التوزيع بدلالة معامل جيني يقل عن 0.48 ولم يكن من بين الدول العربية من تميز بدرجة مرتفعة لعدم عدالة التوزيع.

تتأكد هذه النتيجة باستخدام مؤشر تايل - 1 إذ يوضح الجدول أن كل من مصر والكويت والجزائر قد تمتعت بدرجة منخفضة لعدم عدالة التوزيع، بمعنى ارتفاع درجة المساواة، وذلك بدلالة مؤشر تايل - 1 يقل عن 0.24، وأن بقية دول العينة قد تمتعت بدرجة متوسطة لعدم عدالة التوزيع بدلالة مؤشر تايل - 1 يقل عن 0.35، وذلك باستثناء موريتانيا والذي بلغ فيها مؤشر تايل - 1 حوالي 0.43.

ويُلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية مساواةً في توزيع الإنفاق الاستهلاكي عام 1990 قد كانت مصر (بمعامل جيني بلغ 0.32 وبمؤشر تايل - 1 بلغ 0.16) بينما كانت موريتانيا أكثر الدول العربية عدم عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل جيني بلغ 0.425 وبمؤشر تايل - 1 بلغ

0.4297 كما سبق وأن لوحظ على أنه قد كان 0.2269 وهو ما يقل قليلاً عن المتوسط لدول العالم بما يعني أن الدول العربية كمجموعة تتميز

وبعد، يلخص الجدول (4) حالة توزيع الإنفاق في عينة أكبر من الدول العربية لعام 2000 ضمت الدول العربية المرصودة في الجدول رقم (3) بالإضافة على كل من سلطنة عُمان واليمن. هذا وتمثل هذه الدول حوالي 58.6% من إجمالي سكان الدول العربية لعام 2000. ولعلنا لسنا في حاجة إلى تأكيد التفاوت فيما بين الدول العربية الذي تم التعليق عليه لحالة التوزيع عام 1990، وكذلك الحال بالنسبة للتفاوت داخل كل دولة على حدة. إلا أن ما هو جدير بالملاحظة تحسُّن حالة التوزيع في موريتانيا بطريقة ملحوظة بحيث أصبح متوسط الإنفاق للعُشير الأغنى من السكان يساوي حوالي 11.5 ضعفاً من متوسط الإنفاق للعُشير الأفقر!!<sup>(13)</sup>

يتضح من الجدول أن الدول العربية استمرت في التميُّز بدرجة متوسطة من عدم عدالة التوزيع بدلالة معامل جيني الذي يقع في المدى المحدد لذلك من المرجع الدولي وأن كلاً من اليمن (بمعامل جيني 0.344) والجزائر (بمعامل جيني 0.351) قد تمتعتا بدرجة منخفضة من عدم العدالة.

#### جدول رقم (4): حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عينة من الدول العربية 2000 (أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	الأردن	تونس	الجزائر	عُمان	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
الأفقر	2.8	2.4	3.2	2.1	2.4	3.2	2.6	2.4	3.0
الثاني	4.1	3.6	4.6	3.0	3.5	4.4	3.9	3.8	4.4
الثالث	5.1	4.6	5.3	4.0	4.7	5.2	4.8	4.9	5.5
الرابع	6.0	5.7	6.4	5.2	5.8	6.0	5.8	5.9	6.5
الخامس	7.1	6.8	7.5	6.5	7.1	6.9	6.8	7.1	7.6
السادس	8.3	8.0	8.4	8.2	8.5	8.0	8.0	8.4	8.7
السابع	9.7	9.7	10.0	10.3	10.2	9.3	9.5	9.9	10.2
الثامن	11.7	12.0	11.6	13.2	12.5	11.2	11.8	12.0	12.1
التاسع	14.9	15.8	14.5	18.0	16.4	14.7	15.6	15.4	15.3
الأغني	30.3	31.4	28.5	29.6	28.9	31.1	31.2	30.3	26.7
معامل جيني (%)	37.6	40.8	35.1	42.3	39.1	37.7	39.7	39.1	34.4
مؤشر تايل - 1 (%)	22.38	26.40	19.06	30.26	24.90	21.58	24.79	24.50	18.66
متوسط الإنفاق للفرد (دولار)	3920	4407	2636	6887	10670	2877	2665	1306	577
الوزن السكاني (%)	3.0	5.8	19.7	1.5	1.3	38.5	17.5	1.6	11.1

تتأكد هذه النتيجة لعام 2000 باستخدام مؤشر تايل - 1 إذ يوضح الجدول أن كلاً من اليمن ومصر والأردن قد تمتعت بدرجة منخفضة لعدم عدالة التوزيع، بمعنى ارتفاع درجة المساواة، وذلك بدلالة مؤشر تايل - 1 يقل عن 0.24، وأن بقية الدول قد تمتعت بدرجة متوسطة من عدم عدالة التوزيع بدلالة مؤشر مؤشر تايل - 1 يقل عن 0.35.

ويلاحظ من الجدول أن أكثر الدول العربية مساواةً في توزيع الإنفاق الاستهلاكي عام 2000 قد كانت اليمن بمعامل جيني بلغ 0.344 وبمؤشر تايل - 1 بلغ حوالي 0.19 (مشاركة في ذلك مع الجزائر) بينما كانت سلطنة عُمان أكثر الدول العربية عدم عدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي بمعامل جيني بلغ 0.423 وبمؤشر تايل - 1 بلغ حوالي 0.303.

### خامساً : تطور عدم المساواة مع الزمن

للتعرف على التطورات التي حدثت على حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الزمن يمكن استخدام نتائج الجدولين (3) و (4) وذلك لعينة الدول العربية التي توفرت لها معلومات للسنتين تحت الدراسة. ويلخص الجدول التالي المعلومات الملائمة حيث قمنا بحساب معدل التغير السنوي لمؤشري عدم العدالة في التوزيع.

جدول رقم (5) : تغير عدم المساواة مع الزمن في عينة من الدول العربية

مؤشر عدم عدالة التوزيع	الأردن	تونس	الجزائر	الكويت	مصر	المغرب	موريتانيا
معامل جيني 1990 (%)	40.7	40.2	39.1	37.5	32.0	39.1	42.5
معامل جيني 2000 (%)	37.6	40.8	35.1	39.1	37.7	39.7	39.1
معدل التغير السنوي (%)	-0.79	0.15	-1.07	0.42	1.65	0.15	-0.83
مؤشر تايل - 1 1990 (%)	29.3	26.0	23.7	22.0	15.7	24.1	43.0
مؤشر تايل - 1 2000 (%)	22.4	26.0	19.1	24.9	21.6	24.8	24.5
معدل التغير السنوي (%)	-2.67	0.15	-2.16	1.26	3.27	0.29	-5.46

المصدر: حساباتنا استناداً على معلومات الجدولين (3) و (4)؛ حسب معدلات تغير مؤشر تايل - 1 على أساس الأرقام الكاملة وليس المقربة.



يتضح من الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، كما يلخصها معامل جيني، قد سجلت تحسناً، بمعنى انخفاض درجة عدم المساواة، في كلٍّ من الأردن (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة)؛ والجزائر (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 1.1 في المائة)؛ وموريتانيا (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 0.8 في المائة). هذا ويُعد انخفاض معامل جيني في الجزائر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً انخفاضاً يُعتد به.

كذلك الحال يوضح الجدول أن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد تدهورت، بمعنى ارتفاع درجة عدم المساواة، في كلٍّ من تونس (بمعدل ارتفاع سنوي بلغ حوالي 0.2 في المائة)؛ والكويت (بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.4 في المائة)؛ ومصر (بمعدل سنوي بلغ حوالي 1.7 في المائة). هذا ويعد ارتفاع معامل جيني في مصر بمعدل يفوق واحد في المائة سنوياً ارتفاعاً يُعتد به.

ولعله ليس بمستغرب أن تتأيد هذه الاتجاهات الزمنية، لعدم عدالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بواسطة حسابات معدلات تغير مؤشر تايل - 1. ويتضح من الجدول تحسُّن حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي، بدلالة انخفاض مؤشر تايل، في كلٍّ من الأردن (حيث انخفض المؤشر بمعدل سنوي بلغ حوالي 2.7 في المائة)؛ والجزائر (بمعدل انخفاض سنوي بلغ 2.2 في المائة تقريباً)؛ وموريتانيا (بمعدل انخفاض سنوي بلغ حوالي 5.5 في المائة). وتفاقت حالة عدم المساواة في كلٍّ من تونس (حيث ازداد المؤشر بمعدل سنوي بلغ حوالي 0.2 في المائة)؛ والكويت (بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 1.3 في المائة)؛ ومصر (بمعدل ارتفاع سنوي بلغ 3.3 في المائة)؛ والمغرب (بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 0.3 في المائة).

باستخدام معايير حجم السكان والدخل النسبي، واتباع الطريقة التي استخدمها ميلانوفيك (2000) للحصول على توزيع الدخل على مستوى العالم، يمكن استخدام المعلومات المتوفرة في الجدولين (3) و (4) للحصول على توزيع للإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية للعامين تحت الدراسة بعد الحصول على متوسط الإنفاق لكل عَشِير في كل دولة تتوفر لها المعلومات وترتيب متوسط الإنفاق من الأفقر إلى الأغنى على مستوى الدول العربية كمجموعة. هذا وقد تم تقدير أنصبة العُشيرات على أساس دالة لورنز التريبيعية. يلخص الجدول رقم (6) النتائج التي توصلنا إليها.

جدول رقم (6): توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية: 1990 و 2000  
(أنصبة العُشيرات : نسب مئوية)

عُشير السكان	1990	2000
الأفقر	3.0	1.8
الثاني	3.8	3.1
الثالث	4.7	4.3
الرابع	5.6	5.4
الخامس	6.7	6.6
السادس	7.9	8.0
السابع	9.5	9.6
الثامن	11.7	11.8
التاسع	15.6	15.6
الأغني	31.7	33.9
متوسط الإنفاق (دولار)	2755	2794
معامل جيني (%)	39.86	43.95
مؤشر تايل - 1 (%)	25.36	34.66

المصدر: حساباتنا استناداً على معلومات الجدولين (3) و (4).

يتضح من الجدول أن الدول العربية كمجموعة قد تميزت بدرجة متوسطة من عدم المساواة كما يعكسها معامل جيني في كل من عامي 1999 (حيث بلغ معامل جيني حوالي 0.4) و 2000 (بمعامل جيني بلغ حوالي 0.44) وهي نتيجة تؤيد ما توصلنا إليه على أساس النظر إلى درجة عدم المساواة في كل دولة على حدة حسب المرجع الدولي.

وفيما يتعلق بتطور عدم المساواة مع الزمن يوضح الجدول أن حالة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية قد نزعت نحو التناغم وذلك بدلالة ارتفاع معامل جيني فيما بين السنتين بمعدل سنوي بلغ حوالي واحد في المائة مما يُعد تدهوراً ملحوظاً.

وبعد، باستخدام المعادلة رقم (8) والتي تخص تفكيك معامل جيني لعددٍ من المكونات يلخص

الجدول رقم (7) النتائج التي توصلنا إليها.

جدول رقم (7) : مكونات معامل جيني وتغيرها مع الزمن في الدول العربية (نسب مئوية)

التغير	2000	1990	مكون معامل جيني
- 0.51	8.60	9.11	عدم المساواة داخل الدول
- 4.75	18.12	22.87	عدم المساواة ما بين الدول
+ 9.35	17.23	7.88	المكون المتطابق
+ 4.09	43.95	39.86	معامل جيني

يتضح من الجدول أن عدم المساواة داخل الدول العربية شكلت حوالي 23% من إجمالي عدم المساواة في الدول العربية في عام 1999 وحوالي 20% في عام 2000. من جانب آخر شكل مكون عدم المساواة فيما بين الدول حوالي 57.4% من إجمالي عدم المساواة عام 1999. انخفض بعد ذلك ليشكل حوالي 41% عام 2000. أما المكون المتطابق فقد شكل حوالي 20% من إجمالي عدم المساواة عام 1999، ارتفع بعد ذلك ليشكل حوالي 39% من الإجمالي عام 2000.

هذا ويلخص الجدول هذه التطورات في مكونات درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية حيث يلاحظ أن ارتفاع معامل جيني بحوالي 4.1 نقاط مئوية قد تأتي من ارتفاع المكون المتطابق بحوالي 9.4 نقاط مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع داخل الدول بحوالي 0.5 نقطة مئوية وانخفاض مكون عدم عدالة التوزيع ما بين الدول بحوالي 4.8 نقطة مئوية.

كذلك الحال باستخدام المعادلة رقم (18) قمنا بحساب مكونات مؤشر تايل - 1 للعامين تحت الدراسة حيث بلغ المؤشر حوالي 0.25 عام 1990 ازداد بعدها ليصل حوالي 0.35 عام 2000 مما يعني أن الدول العربية كمجموعة قد كانت تتمتع بدرجة معتدلة من عدم المساواة تفاقمت مع الزمن لتنتقل إلى درجة عالية نسبياً من عدم المساواة بحلول عام 2000 وهي نتيجة وإن اتفقت في الاتجاه مع ما توصلنا إليه من معامل جيني إلا أنها تعني تفاقماً أعظم في حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية. هذا ويلخص الجدول (8) نتائج هذه الحسابات.

جدول رقم (8) : مكونات مؤشر تاييل - 1 وتغيرها مع الزمن في الدول العربية (نسب مئوية)

التغيرُ	2000	1990	مكون معامل جيني
1.02 +	21.84	20.80	عدم المساواة داخل الدول
8.28 +	12.82	4.56	عدم المساواة ما بين الدول
9.30 +	34.66	25.36	معامل تاييل - 1

يتضح من الجدول أن مكون عدم المساواة داخل الدول قد شكّل حوالي 82% من إجمالي عدم المساواة في عام 1990 بينما شكّل حوالي 63 من إجمالي عدم المساواة عام 2000. وبالمقابل، شكّل مكون عدم المساواة ما بين الدول العربية حوالي 18% من إجمالي عدم المساواة عام 1990 ارتفع بعدها ليشكّل حوالي 37% من إجمالي عدم المساواة عام 2000. وباعتبار أن تحليل مكونات مؤشر تاييل - 1 عادةً ما تكون أكثر دقة من تلك المستندة على تحليل مكونات معامل جيني يمكن التوصل إلى المقترح القائل بأن ما يشاهد من ازدياد درجة عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية كمجموعة خلال الفترة من 1990 إلى عام 2000 يمكن أن يعزى إلى ازدياد درجة عدم المساواة فيما بين هذه الدول. هذا ويوضح الجدول أن ازدياد مؤشر تاييل - 1 بحوالي 9 نقاط مئوية قد ترتب على ازدياد مكون عدم المساواة فيما بين الدول بحوالي 8 نقاط مئوية (ممثلة حوالي 90% من الزيادة).

وبعد، يهمننا ملاحظة أن هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه الأدبيات التطبيقية المتخصصة والتي وجدت أن النتيجة القائلة بأن معظم عدم المساواة المشاهد على مستوى العالم يمكن تفسيره بعدم المساواة ما بين الدول تعد نتيجةً راسخةً.

### سادساً : ملاحظات ختامية

هدفت هذه الورقة لاستكشاف حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية وتطورات هذه الحالة مع الزمن فيما بين العامين 1990 و 2000 وذلك باستخدام المعلومات ذات النوعية الراقية المتاحة لعينة من الدول العربية. هذا ويمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الورقة على النحو التالي :

- (1) باستخدام معامل جيني ومؤشر تايل - I، ومقارنةً بالمستويات العالمية، تميزت الدول العربية بدرجة معتدلة من عدم المساواة، وذلك لكل دولة من دول العينة وللدول العربية كمجموعة.
- (2) على الرغم من الحفاظ على الدرجة المعتدلة من عدم المساواة نزعت حالة عدم المساواة إلى التفاقم فيما بين العامين تحت الدراسة وذلك بدلالة معامل جيني ومؤشر تايل - I على مستوى الدول العربية كمجموعة.
- (3) بدلالة مكونات مؤشر تايل - I يبدو أنه يمكن تفسير تفاقم حالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي مع الزمن على أساس تفاقم مكون عدم المساواة فيما بين الدول.

في اتساق مع ما توصلت إليه الأدبيات المتخصصة في هذا المجال، كما لخصها باقتدار تقرير البنك الدولي (2005)، وباعتبار أن ”الإنصاف يُتمم في بعض الجوانب الأساسية السعي لتحقيق الازدهار طويل الأمد“، واستناداً على قيم التكافل الاجتماعي التي تعرف المضمون الثقافي للدول العربية (التي عبرت عنها العقود الاجتماعية العربية)، تستدعي هذه النتائج استكشافاً أعمق لحالة توزيع الإنفاق الاستهلاكي في الدول العربية. ويتطلب مثل هذا الاستكشاف المعمق توفير المعلومات المطلوبة بطريقة دورية، وإتاحة المعلومات المتوفرة للتحليل، وذلك بغرض المساعدة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم تحقيق أهداف التنمية طويلة المدى، كما عبرت عنها الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعد، إذا تأكدت النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، لكل دولة عربية على حدة، خصوصاً تلك التي تفاقت فيها حالة عدم المساواة في التوزيع، وإذا ظلت القيم الثقافية تُعلي من شأن الإنصاف والعدالة في المجتمع، فسيكون من أولويات صياغة السياسات التنموية استكشاف المجالات التي من شأنها الإقلال من عدم المساواة المشاهد. وبهمننا، دون الدخول في تفاصيل، ملاحظة أن أنجع السياسات في هذا المجال تشتمل على التوظيف في قطاع الدولة والتحويلات الاجتماعية (للأدلة التجريبية في هذا الصدد أنظر، على سبيل المثال، بليز (2001) وميلانوفيك (1994)) والإصلاح الزراعي (بما في ذلك إعادة توزيع الأراضي الزراعية) والاستقرار الاقتصادي (بمعنى الابتعاد عن التشوّهات الاقتصادية الممعة في السوء) وذلك حسبما جاء في تقرير البنك الدولي (2005)<sup>(14)</sup>.

## ملخص المناقشات

في النقاش الذي دار بعد استعراض نتائج الورقة تم الاستفسار عن بعض الجوانب الفنية المتعلقة بقياس درجة عدم المساواة في توزيع مؤشر المستوى المعيشي المعتمد في التحليل : الإنفاق

الاستهلاكي في حالة الدول النامية والدخل في حالة الدول المتقدمة . هذا وقد تم إعادة توضيح العلاقة التي تربط بين مؤشري مستوى المعيشة عند استخدام معامل جيني لقياس عدم المساواة وهي علاقة أثبتتها الأدبيات التطبيقية في هذا المجال وأشارت إليها الورقة في متنها وتتلخص في أنه إذا توفرت المعلومات لتقدير معامل جيني لتوزيع الدخل أو لتوزيع الإنفاق فإنه يمكن الوصول لمعامل جيني لتوزيع الإنفاق بطرح 6.6 نقاط مئوية من معامل جيني لتوزيع الدخل، والعكس صحيح أيضاً.

وأمن عدد من الذين شاركوا في النقاش على فقر قواعد المعلومات حول توزيع الدخل والثروة والإنفاق في الدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك تمت ملاحظة عدم إتاحة المعلومات المتوفرة في المجال العام للاستفادة منها بواسطة الباحثين والمعنيين بالأمر. وتم الاستفسار حول ما إذا كان من الممكن استعمال الإحصاءات الضريبية لغرض استكشاف قضايا التوزيع.

ومن جانب تحليل اجتماعي أكثر عمقاً تطرق النقاش إلى الأشكال الجديدة للفاقة وعدم المساواة والتي تتضمن التأنيث السريع للعمل في إطار اجتماعي أبوي تبلغ فيه نسب البطالة للذكور مستويات مرتفعة، الأشكال الجديدة المتزايدة وغير المستقرة من السلع الموجهة أساساً للتصدير في إطار تعميق العولمة، والتمايز أو الاختلاف الكبير في الأداء الاقتصادي بين الأقطار، والتراجع الثابت والمستدرج للحكومات العربية في توفير الخدمات الاجتماعية.

## الهوامش

- (1) الغايات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتخفيض معدل وفيات الأطفال؛ وتخفيض معدل الوفيات النفاسية؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والأمراض المعدية؛ وكفاءة الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
- (2) لتفاصيل منهجية الاستطاعة أنظر سن (2004) والمراجع المذكورة هنالك؛ ولتطبيق هذه المنهجية أنظر التقارير السنوية حول التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (3) يمكن الرمز لمؤشر قياس الفقر بالحرف P ومن ثم يمكن كتابة المؤشر من الناحية الفنية على صيغة دالة:  
$$P = P\left(\frac{\mu}{Z}, G\right)$$
 حيث  $\mu$  هي متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد، و Z هي خط الفقر الحقيقي للفرد، و G درجة عدم العدالة في توزيع الإنفاق. وتستوي الدالة P الشروط التالية: أن علامة اشتقاقها مع الإنفاق، مع ثبات التوزيع، يكون سالباً بمعنى أن النمو يؤدي إلى الإقلال من الفقر؛ وأن اشتقاقها مع درجة عدم عدالة التوزيع، مع ثبات الإنفاق، يكون موجبا بمعنى أن ازدياد درجة عدم عدالة التوزيع يؤدي إلى ارتفاع الفقر.
- (4) لعله من المهم ملاحظة أن الأسباب الكامنة وراء هذا الإجهاد للعقود الاجتماعية قد تعلقت بعوامل تدهور البيئة الاقتصادية الدولية حسب تحليل البنك.
- (5) تعتبر مساهمة عبدالرزاق الفارس (2001) من أكثر المحاولات الجادة للتعرف على حالة توزيع الدخل في الدول العربية على الرغم من القيود المعلوماتية التي قابلتها.
- (6) أنظر في شأن استعراض هذه المؤشرات كل من سن (1997)، وأناند (1983)، وكاكواني (1980).
- (7) يُقال بأن مؤشر عدم المساواة قابل للتفكيك التجميعي إذا تمكنا من كتابته على أنه مجموع مكونين: مكون لما بين المجموعات ومكون لداخل المجموعات، حيث يساوي مكون ما بين المجموعات قيمة المؤشر عندما يحصل كل فرد داخل مجموعة على متوسط دخل المجموعة، بينما يساوي مكون داخل المجموعة المتوسط المثقل لمؤشرات عدم المساواة للمجموعات موزونة بنسبة السكان أو نسبة الدخل (أنظر على سبيل المثال أناند (1983: 319)).
- (8) أنظر لي واسكويروزو (1998)، لإمكانية إجراء مثل هذا التعديل.
- (9) لاحظ أننا قمنا بتوزيع الدول بعد استبعاد تايوان التي لم تتوفر لها معلومات حول السكان في مصادر البنك الدولي.
- (10) لاحظ أننا قد قمنا باستبعاد تايوان كما في الملاحظة السابقة.
- (11) أنظر ديننجر واسكوير (1996).
- (12) اعتمدت هذه القراءة على تقدير دالة لورنز لكل دولة حسب الشكل التريبيعي العام أو دالة بيتا باستخدام برنامج "بوفكال" لتحليل الفقر والذي يمكن الحصول عليه من موقع البنك الدولي في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).
- (13) يُؤشر هذا التحسُّن الكبير في نصيب العُشير الأفقر إلى احتمال وجود خلل في التوزيع الذي رصد لعام 1988، إلا أنه ليس لدينا ما يُمكننا من تعديل المعلومات.
- (14) أنظر إيسترلي (2003) لحدود مؤشرات السياسات الاقتصادية التجميعية التي تعتبر مقبولة عموماً.

## المراجع

- Anand, S., (1983), *Inequality and Poverty in Malaysia*; Oxford University Press, London.
- Atkinson, A.B., (1970), "On the Measurement of Inequality"; *Journal of Economic Theory*; pp. .
- Bulir, A., (2001), "Income Inequality: Does Inflation Matter?"; *IMF Staff Papers*, vol. 48, no. 1, pp.
- Deiningner, K., and L. Squire, (1996), "Measuring Inequality: A New Data-Base"; *World Bank Economic Review*, vol. 10, no. 3: 565-591.
- Easterly, W., (2003), "National Policies and Economic Growth: A Reappraisal"; Working Paper no. 27, Center for Global Development, [www.cgdev.org](http://www.cgdev.org).
- Kakwani, N., (1980), *Income Inequality and Poverty: Methods of Estimation and Policy Applications*; Oxford University Press, Oxford.
- League of Arab States, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Monetary Fund, and OAPEC, (2004), *Consolidated Arab Economic Report 2004*; Cairo, Egypt (in Arabic).
- Li, H., Squire, L., and H. Zou, (1998), "Explaining International and Intertemporal Variations in Income Inequality"; *Economic Journal*; vol. 108: 26-43.
- Milanovic, B., (2000), "True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone"; World Bank, [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
- Millanovic, B., (1994), "Determinants of Cross-country Income Inequality: An Augmented Kuznets Hypothesis"; Policy Research Working Paper no. 1246, World Bank, [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
- Ministry of National Economy, (MNE), (2002), *Results of the Household Expenditure and Income Survey 20/5/1999-19/5/2000*; General Directorate of Social Statistics, Muscat, Oman (in Arabic).
- Ministry of Planning, (MOP), (2003), *Household Income and Expenditure Survey: 1999-2000*; General Statistical Department, Kuwait (in Arabic).
- Sen, A.K., (1999), *Development as Freedom*; Penguin Books, London.
- Sen, A. K., (1997), *On Economic Inequality: Expanded Edition*; Clarendon Press, Oxford.
- Theil, H., (1967), *Economics and Information Theory*; North-Holland, Amsterdam.
- World Bank, (2005), *World Development Report 2006: Equity and Development*; Oxford University Press, Oxford.
- World Bank, (2004-a), *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract*; World Bank, Washington D.C.
18. World Bank, (2004), *Jordan: Poverty Assessment*; Report no. 27658-JO; Washington D.C.
19. World Bank, (2003), *Republic of Tunisia: Poverty Update: vol. 1*; unpublished.
20. World Bank, (2002-a), *Arab Republic of Egypt Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy, vol. 1*; Report no. 24234-EGT, [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
21. World Bank, (2002-b), *Republic of Yemen: Poverty Update: vol. 1*; Report no. 24422-YEM; [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
22. World Bank, (2001), *Kingdom of Morocco: Poverty Update: vol. 2*; [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).



## صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير  
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها  
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت  
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية  
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي  
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية  
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل  
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية  
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث  
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟  
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات  
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة  
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية  
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية  
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات  
اعداد : أ. د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية  
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة  
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر